



نفس عميق

نصيحة خبير

كادت تأخذني لمكان آخر غير مرغوب فيه. **نأخذ نفساً عميقاً...**

أحد هؤلاء الخبراء التقيت به في هذا المعرض ولاحظت مدى جودة الشباب الذين يعملون معه، كان النشاط مشتتاً بداخلهم وكان أسلوبه المحفز والأبوي لموظفين يشعروهم بالولاء والاحترام لهذا الخبير، حين سألته عن السر قال لي بأن الشخص الذي يحيط نفسه بالناجحين لا بد من أن ينجح، ومن يختر بأن يعيش مع الفاشلين فلا بد بأن يسحبوه معهم إلى قاع الفشل، كلمات جعلتني أفكر بكل تمنع في تأثير من هو حولنا على مسيرتنا وتذكرت أيام المدرسة هناك فصل المتفوقين حيث يفرض هذا الفصل أجواء التميز وكل طالب يلتحق به لا بد أن يعمل ما يجب عمله للتفوق والنجاح أسوة لمن هم معه.

نصيحة هذا الخبير من شدة أهميتها رأيت بأن من الحكمة أن أشارككم فائدتها وكتمنى أن تشاركوني نصيحة من خبير ترون بأنها تستحق النشر.

Twitter: JAlHumoud

jhumoud @ journey. com. kw

جمال الحمود



أوراق الخريف

الصين بلد لا يمكن تجاهله...!

عرفت الثقافة الصينية من قراءتي عنها أولاً، ولكن زيارتي لها أكسبني معرفة أكثر، فهذا البلد العملاق في القارة الآسيوية والعالم، يجعلك تحترم تقاليده وثقافته المتعددة والمختلفة من مقاطعة إلى مقاطعة وصناعاته التي دخلت كل بيت في العالم..!

وفي ظل المشكلة الاقتصادية الراهنة التي تمر بها الصين والعالم، فإن بكين تسعى إلى تحفيز الطلب المحلي وتحسين التعافي الاقتصادي تدريجياً، بأسلوبها في التعامل مع الأزمات ومع الآخرين، ومن المأمول أن تتمكن في العام الحالي من توسيع استثماراتها وفق قوانين وأنظمة لزيادة الطلب الداخلي وإيجاد بيئة مواتية للاستهلاك والاستثمار.

ومع تعدد سفراتي لها، منتقلاً بين جوانزو وبكين وشنغهاي وفوتشو، إلا أنني أجد بأن هذا البلد الصناعي العملاق يسابق عقارب الساعة، وكل دقيقة هناك منتج جديد، ولا يمكن اللحاق بها صناعياً ولا تجارياً.

ومشروع الحزام وطريق الحرير الذي أطلقته الحكومة الصينية هو جزء من سياسة النمو والحراك السريع، وفق إجراءات خطط لها بحكمة وواقعية وسيكون العائد منها على جميع الدول والشعوب على حد سواء.

فهذا البلد أصبح قبلة لكل الدول ومصانعها أصبحت تستحوذ على نسبة عالية من السوق العالمي، وغدا ستكون قبلة للسياحة العالمية أيضاً، واليوم نرى كيف أصبحت الصين منفردة في التكنولوجيا الحديثة والطاقة المتجددة والمعدات والآلات والأنظمة والاختراعات المتقدمة والسيارات الكهربائية والصناعات المتعددة، والذكاء الصناعي وغيرها.

فمن لا يعرف الصين، فعليه زيارتها، فليس كل من سمع كمن رأس، ومن يرى أن الاقتصاد الصيني ثاني أكبر اقتصاد في العالم متأثراً، فعليه أن يتأكد بأن الصين تسير وفق رؤية واضحة لتصبح المسار العقاري والاستثماري ودعم

كاتب وصحافي عماني

batamira@hotmail.com

د. أحمد بن سالم باتميرا



وقفة

تعافٍ

بعد سنوات من صراعك مع الرغبات التي تكبلها القيود، تلك التي تشكلت من خلال الكلمات التي ترسبت في ذاكرتك، وشكلت جداراً لا ينظر إليه بالعين المجردة، لكن يعرفه كل من يعرفك عن قرب! ومن خلال وحضة نور أدركت أنك مريض بالوهم، وأن ذلك القيد الذي كنت تشعر بأنه يؤلم معصميك لم يكن حقيقياً بل هو ناتج عن كلمة قيلت لك في لحظة غضب أو عن نصيحة فقدت صلاحيتها مع مرور الوقت! تلمست معصميك تتفقد ذلك القيد ولم تجد، بعدها نهضت لترفض في كل اتجاه كنت تحلم به، حققت شيئاً وفشلت في شيء آخر، حلقت مرة وسقطت وتعثرت

@Twitter: a_kandri

نفال عبدالباسط الكندري



أدانة الدون

تعاون السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية

تعاون السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية يلعب دوراً حاسماً في تحقيق الإصلاح الشامل والاستقرار والتنمية والأمن في أي دولة. هذه بعض الأسباب التي تبرز أهمية هذا التعاون:

- 1- تحقيق التوازن وفصل السلطات: يعزز التعاون والتداول السلس بين السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية مبدأ فصل السلطات وتوازنها. يضمن ذلك عدم تركيز السلطة في يد إحدى السلطات ويحافظ على التوازن والتحقيق العادل والشفافية في صنع القرارات وتنفيذها.
- 2- صون الحقوق والحريات: يعمل التعاون بين السلطات على حماية حقوق وحريات المواطنين. تضمن السلطة التشريعية وضع القوانين واللوائح التي تحمي الحقوق، وتقوم السلطة التنفيذية بتنفيذ هذه القوانين، وتضمن السلطة القضائية تطبيقها وتحقيق العدالة.
- 3- ضمان العدالة وحماية الحقوق: يساهم التعاون بين السلطات في ضمان العدالة وحماية حقوق الأفراد والمجتمع بشكل عام. يتم ذلك من خلال توفير نظام قضائي مستقل وموثوق يضمن تطبيق القانون بشكل عادل وحماية حقوق الأفراد.
- 4- تعزيز الاستقرار والتنمية: يعمل التعاون بين

السلطات على تعزيز الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي. يساهم في إقامة بيئة مستقرة ومواتية للتنمية والاستثمار وتحقيق التقدم الشامل في المجتمع. 5- مكافحة الفساد والجريمة: يلعب التعاون بين السلطات دوراً حاسماً في مكافحة الفساد والجريمة. يتم ذلك من خلال تبادل المعلومات والتعاون في التحقيقات وتطبيق العقوبات على المرتكبين. يعزز التعاون القضائي والتشريعي المساءلة والشفافية ويعمل على بناء ثقة الجمهور في النظام القضائي والحكومة.

6- تعزيز الثقة العامة: يساهم التعاون بين السلطات في بناء الثقة العامة بين المؤسسات والشعب. يتم تحقيق ذلك من خلال الشفافية والتواصل الفعال بين السلطات، والالتزام بالمعايير الأخلاقية والقانونية في تنفيذ السلطة واتخاذ القرارات.

باختصار، يعتبر تعاون السلطات الثلاث (التنفيذية والتشريعية والقضائية) حاسماً في تحقيق الاستقرار والتنمية والأمن. يؤدي هذا التعاون إلى تحقيق التوازن والعدالة وصون الحقوق والحريات، ويعزز الثقة العامة ويعمل على مكافحة الفساد وتعزيز الاستقرار السياسي والاقتصادي، ويساهم في بناء مجتمع عادل ومستقر ومزدهر.

قيس إبراهيم الشبي



«التعليم العالي»

لا نعرف ما هي قصة هذا الصرح العلمي الذي يفترض أن يكافئ من يريد أن يتعلم ويكمل دراسته ولكن أصبح التعليم العالي عدواً لكل من يريد أن يدرس ويكمل دراسته وخاصة الموظفين، لماذا لا يعترف بشهادة من يدرس بالخارج ويجمع بين الوظيفة والدراسة علماً بأنه أخذ من إجازته السنوية وتغرب لسنوات طوال ليتفاجأ بأن التعليم لا يعترف بشهادته ما هذا الظلم؟ لكل إنسان ظروفه ولم يستطع أن يدرس قبل أن يتوظف ولكن شاء الله أن يتوظف وأراد أن يكمل دراسته ليحسن من مستواه المعيشي والوظيفي وهو ملتزم بدوامه ووظيفته، مئات الموظفين الذين تخرجوا من الجامعات في الخارج وتغربوا وعلى حسابهم درسوا ليتفاجأوا بهذا القرار الجائر الذي لا نعلم من وضعه مؤكداً أنه لا يريد خيراً للناس، لو كان عندنا جامعات بأسعار نفس الجامعات بالخارج وتقبل أي نسبة لما تغربوا ولكن جامعاتنا أسعارها جدا مرتفعة ولا يقدر عليها لأن هذا الموظف عنده التزامات عائلية والتزامات أخرى لا يعلم بها إلا الله، لماذا نضيق على الناس الذين يريدون أن يكملوا دراستهم؟ افتحوا لهم الأبواب واسمعوا لهم، لماذا هو تغرب ولماذا انتم لا تقبلون الاعتراف بشهادته

فاطمة الخالدي ababeeel112@gamil.com

رأي

من غير استبانة

انتشرت حتى أصبحت تتغذى على المجتمع وتفاقت وولدت لنا الظاهرة الثانية وهي الفساد؛ بنوعه الإداري والمالي في كافة المجالات وعلى جميع الأصعدة، ولقد عرّف البنك الدولي الفساد بأنه شكل من أشكال خيانة الأمانة أو الجريمة يرتكبها شخص أو منظمة يُعهد إليها بمركز سلطة؛ وذلك من أجل الحصول على مزايا غير مشروعة أو إساءة استخدام تلك السلطة لصالح الفرد، إن عدم احترام القانون، والخروج على الأنظمة، وغياب ثقافة حقوق الإنسان من الأسباب الرئيسية للفساد، من ما يؤدي إلى الانحطاط، ويهدد الموارد الوطنية ويقلل من كفاءة الحكومات في إدارة شؤون البلاد، وهذا يقوض ثقة الناس في الجهات الحكومية وغير الحكومية ويزيد من الأمبالاة وعدم الكفاءة في المجتمع.

الفساد والواسطة كُبرا بالجم وأصبحا عميقين ينخران في جسد المجتمع وهما العدوان للدودان، اللذان يعيشان متطفلان بينما، يقضيان على الأخضر واليابس، ذلك الغول الجبان الذي لا يعمل إلا في الظلام، يعملان كعمالو الهدم في نظام حياتنا، وهذا مع الوقت إذا لم يتم تحجيمه سوف يفقد القانون هيئته في المجتمع لأن المفسدين يملكون تعطيل القانون والقرارات التنظيمية. فعندما يتأكد المواطنون أن الجزاءات لا تطبق بحق المخالفين، عند ذلك يفقد المواطن ثقته بالقانون وسلطانه ويؤدي إلى تعزيز الجريمة المنظمة وتكريس القلاقل السياسية.

لقد طال التهاون حتى أصبح الفساد والواسطة عادة، اذن نحن لسنا بحاجة إلى استبانة لمعرفة أهم المحاور لتنفيذها فمع وجود هذين المحورين الأساسيين اللذين وبالقضاء عليهما سوف نرى الـ 12 محورا الأخرى موجودة على أرض الواقع ومن غير استبانة.

إذا عمّ الفساد في الدولة فإن أولى مراحل الإصلاح في الدولة هي الفوضى.

ابن خلدون

مريم الخالدي

تعاون السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية يلعب دوراً حاسماً في تحقيق الإصلاح الشامل والاستقرار والتنمية والأمن في أي دولة. هذه بعض الأسباب التي تبرز أهمية هذا التعاون:

1- تحقيق التوازن وفصل السلطات: يعزز التعاون والتداول السلس بين السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية مبدأ فصل السلطات وتوازنها. يضمن ذلك عدم تركيز السلطة في يد إحدى السلطات ويحافظ على التوازن والتحقيق العادل والشفافية في صنع القرارات وتنفيذها.

2- صون الحقوق والحريات: يعمل التعاون بين السلطات على حماية حقوق وحريات المواطنين. تضمن السلطة التشريعية وضع القوانين واللوائح التي تحمي الحقوق، وتقوم السلطة التنفيذية بتنفيذ هذه القوانين، وتضمن السلطة القضائية تطبيقها وتحقيق العدالة.

3- ضمان العدالة وحماية الحقوق: يساهم التعاون بين السلطات في ضمان العدالة وحماية حقوق الأفراد والمجتمع بشكل عام. يتم ذلك من خلال توفير نظام قضائي مستقل وموثوق يضمن تطبيق القانون بشكل عادل وحماية حقوق الأفراد.

4- تعزيز الاستقرار والتنمية: يعمل التعاون بين

قيس إبراهيم الشبي



قضايا

لا نعرف ما هي قصة هذا الصرح العلمي الذي يفترض أن يكافئ من يريد أن يتعلم ويكمل دراسته ولكن أصبح التعليم العالي عدواً لكل من يريد أن يدرس ويكمل دراسته وخاصة الموظفين، لماذا لا يعترف بشهادة من يدرس بالخارج ويجمع بين الوظيفة والدراسة علماً بأنه أخذ من إجازته السنوية وتغرب لسنوات طوال ليتفاجأ بأن التعليم لا يعترف بشهادته ما هذا الظلم؟ لكل إنسان ظروفه ولم يستطع أن يدرس قبل أن يتوظف ولكن شاء الله أن يتوظف وأراد أن يكمل دراسته ليحسن من مستواه المعيشي والوظيفي وهو ملتزم بدوامه ووظيفته، مئات الموظفين الذين تخرجوا من الجامعات في الخارج وتغربوا وعلى حسابهم درسوا ليتفاجأوا بهذا القرار الجائر الذي لا نعلم من وضعه مؤكداً أنه لا يريد خيراً للناس، لو كان عندنا جامعات بأسعار نفس الجامعات بالخارج وتقبل أي نسبة لما تغربوا ولكن جامعاتنا أسعارها جدا مرتفعة ولا يقدر عليها لأن هذا الموظف عنده التزامات عائلية والتزامات أخرى لا يعلم بها إلا الله، لماذا نضيق على الناس الذين يريدون أن يكملوا دراستهم؟ افتحوا لهم الأبواب واسمعوا لهم، لماذا هو تغرب ولماذا انتم لا تقبلون الاعتراف بشهادته

فاطمة الخالدي ababeeel112@gamil.com

رأي

من غير استبانة

انتشرت حتى أصبحت تتغذى على المجتمع وتفاقت وولدت لنا الظاهرة الثانية وهي الفساد؛ بنوعه الإداري والمالي في كافة المجالات وعلى جميع الأصعدة، ولقد عرّف البنك الدولي الفساد بأنه شكل من أشكال خيانة الأمانة أو الجريمة يرتكبها شخص أو منظمة يُعهد إليها بمركز سلطة؛ وذلك من أجل الحصول على مزايا غير مشروعة أو إساءة استخدام تلك السلطة لصالح الفرد، إن عدم احترام القانون، والخروج على الأنظمة، وغياب ثقافة حقوق الإنسان من الأسباب الرئيسية للفساد، من ما يؤدي إلى الانحطاط، ويهدد الموارد الوطنية ويقلل من كفاءة الحكومات في إدارة شؤون البلاد، وهذا يقوض ثقة الناس في الجهات الحكومية وغير الحكومية ويزيد من الأمبالاة وعدم الكفاءة في المجتمع.

الفساد والواسطة كُبرا بالجم وأصبحا عميقين ينخران في جسد المجتمع وهما العدوان للدودان، اللذان يعيشان متطفلان بينما، يقضيان على الأخضر واليابس، ذلك الغول الجبان الذي لا يعمل إلا في الظلام، يعملان كعمالو الهدم في نظام حياتنا، وهذا مع الوقت إذا لم يتم تحجيمه سوف يفقد القانون هيئته في المجتمع لأن المفسدين يملكون تعطيل القانون والقرارات التنظيمية. فعندما يتأكد المواطنون أن الجزاءات لا تطبق بحق المخالفين، عند ذلك يفقد المواطن ثقته بالقانون وسلطانه ويؤدي إلى تعزيز الجريمة المنظمة وتكريس القلاقل السياسية.

لقد طال التهاون حتى أصبح الفساد والواسطة عادة، اذن نحن لسنا بحاجة إلى استبانة لمعرفة أهم المحاور لتنفيذها فمع وجود هذين المحورين الأساسيين اللذين وبالقضاء عليهما سوف نرى الـ 12 محورا الأخرى موجودة على أرض الواقع ومن غير استبانة.

إذا عمّ الفساد في الدولة فإن أولى مراحل الإصلاح في الدولة هي الفوضى.

ابن خلدون

مريم الخالدي